جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

حماية حقوق اللاجئين في القانون القطري

إعداد

د/ فيصل مبارك سعيد الخيارين الهاجري

باحث دكتوراه بجامعة غرناطة – مملكة أسبانيا

بحث مستل من الإصدار الثاني ٢/١

من العدد الثامن والثلاثين أبريل٢٠٢٣م

حماية حقوق اللاجئين في القانون القطري

إعداد

د/ فيصل مبارك سعيد الخيارين الهاجري

باحث دكتوراه بجامعة غرناطة - مملكة أسبانيا

موجز عن البحث

حماية حقوق اللاجئين تعد من الأولويات الهامة في القوانين القطرية، تلتزم قطر بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين وتلتزم باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن حماية اللاجئين وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٦٧، كما اعتمدت العديد من السياسات والإجراءات القانونية لضمان حماية حقوق اللاجئين وتوفير الحماية اللازمة لهم، وفي عام ٢٠١٨أصدرت قطر قانون اللجوء رقم ٩ لسنة ٢٠١٨، والذي يحدد حقوق اللاجئين وإجراءات تقديم اللجوء في البلاد وفقا للقانون القطري، يعتبر اللاجئ هو كل شخص يعيش خارج بلده الأصلي بسبب مخاوف تتعلق بالتعرض للاضطهاد بناءً على عرقه، أو دينه، أو جنسه أو جنسيته أو انتمائه السياسي، ولا يستطيع أو لا يرغب في طلب الحماية من بلده الأصلي بموجب القانون القطري تمنح قطر اللاجئين الحق في اللجوء والحماية من الترحيل إلى البلاد التي قد يتعرضون فيها للاضطهاد، كما توفر قطر للاجئين حقوقًا أساسية مثل حق الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل، علاوة على ذلك، تلتزم قطر بتوفير ملاذ آمن للاجئين وحماية حقوقهم بموجب القوانين الدولية.

الكلمات المفتاحية : حماية ، حقوق ، اللاجئين ، القانون القطري

Protection Of Refugee Rights In Qatari Law

Faisal Mubarak Al-Hajri
PhD researcher at the University of Granada - Kingdom of Spain
E-mail : faisalelmobark2023@gmail.com

Abstract :

Protecting the rights of refugees is an important priority in Qatari laws. Qatar is committed to its international obligations towards refugees and is committed to the 1951 United Nations Convention on the Protection of Refugees and its 1967 Optional Protocol. It has also adopted many legal policies and procedures to ensure the protection of the rights of refugees and provide them with the necessary protection. In 2018 it issued Qatar Asylum Law No. 9 of 2018, which defines the rights of refugees and the procedures for applying for asylum in the country according to Qatari law, a refugee is every person who lives outside his country of origin due to fears of persecution based on his race, religion, gender, nationality or political affiliation, He cannot or does not want to seek protection from his country of origin under Qatari law. Qatar grants refugees the right to asylum and protection from deportation to countries where they may face persecution. Qatar also provides refugees with basic rights such as the right to access health care, education and work. Moreover, Qatar is committed to providing a safe haven for refugees and protecting their rights under international laws.

Keywords: Protection, Rights, Refugees, Qatari Law

مقدمة

على جميع البلدان واجب أخلاقي للدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين، إن اللاجئون هم الأشخاص الذين اضطروا وأُجبروا على الخروج والمغادرة من بلادهم لأسباب متنوعة بما في ذلك الاضطرابات السياسية والاضطهاد والحرب؛ فاللاجئون قد انتهكت حقوقهم الإنسانية، إن العيش في مثل هذه الظروف العصيبة والمؤسفة لهو انتهاك مباشر للمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص فيها المادة على أن "الحق في الحياة والحرية والأمن" مكفول، كما تنص المادة الثانية والعشرون على أن الضمان الاجتماعي مضمون ويجب تحقيقه من خلال الجهد الوطني والتعاون الدولي".

مشكلة البحث :

تعد أزمة اللاجئين واحدة من أهم المشاكل الأخلاقية الحاحا فهل هناك من القوانين والتشريعات في القانون القطري ما ينظم ويعمل على حل هذه الأزمة، وما أهمية الاتفاقيات والتعاون الدولي في حماية حقوق اللاجئين في القانون القطري.

فرضيات البحث :

- ❖ تشريعات قطر توفر حماية قانونية شاملة لحقوق اللاجئين: يفترض أن قطر قد وضعت تشريعات وسياسات توفر حماية شاملة وفعالة لحقوق اللاجئين، وتتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين.
- ❖ قطر تلتزم بالتعاون الدولي لحماية حقوق اللاجئين: يفترض أن قطر تعتبر التعاون الدولي والتنسيق مع منظمات دولية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (**UNHCR**) أمرًا مهمًا لتعزيز وحماية حقوق اللاجئين.

- ❖ اللاجئون في قطر يتمتعون بحقوق مدنية واجتماعية متساوية: يفترض أن اللاجئين في قطر يحظون بحقوق مدنية واجتماعية متساوية مع المواطنين القطريين، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والإقامة القانونية.
- ❖ القوانين القطرية تلتزم بحق اللاجئين في العودة: يفترض أن قطر تلتزم بحق اللاجئين في العودة إلى بلدهم الأصلي بموجب القانون الدولي، وتوفر الإجراءات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا الحق.
- ❖ القانون القطري يحظر التمييز ضد اللاجئين: يفترض أن القانون القطري يحظر التمييز ضد اللاجئين.

أهمية البحث :

بحث حقوق اللاجئين في قطر ذو أهمية كبيرة من عدة جوانب، ومن بين الأسباب التي تبرز هذه الأهمية:

١. حقوق الإنسان والعدالة: يعكس بحث حقوق اللاجئين في قطر الالتزام بقيم حقوق الإنسان والعدالة، إن حماية وتعزيز حقوق اللاجئين يعزز القيم الأساسية للعدالة والكرامة الإنسانية.
٢. التزامات دولية: قطر كدولة تلتزم بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين، مثل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول جنيف الاختياري لعام ١٩٦٧. يساهم البحث في تقييم مدى التزام قطر بتلك التزامات وفعالية تنفيذها.

٣. تعزيز السياسات والقوانين: يوفر البحث أساسًا معرفيًا لتطوير السياسات والقوانين المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر يمكن أن يساهم البحث في تحسين الأطر القانونية والسياسات المتبعة لضمان الحماية الكاملة لحقوق اللاجئين.
٤. تحسين الحياة والمجتمع: من خلال فهم أوضاع اللاجئين في قطر وتحدياتهم واحتياجاتهم، يمكن توجيه الجهود لتحسين حياتهم وتوفير الدعم اللازم لهم.
٥. الوعي والتوعية: يمكن أن يسهم البحث في زيادة الوعي والتوعية بقضايا اللاجئين في المجتمع القطري.

أهداف البحث:

أهداف بحث حقوق اللاجئين في القانون القطري قد تتضمن ما يلي:

١. تقييم فعالية القوانين والتشريعات: يمكن أن يكون هدف البحث تقييم فعالية القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر.
٢. تحديد المشكلات والتحديات: يمكن أن يسعى البحث إلى تحديد المشكلات والتحديات التي تواجهها حقوق اللاجئين في القانون القطري.
٣. تحسين التشريعات والسياسات: يمكن للبحث أن يساهم في تحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر.
٤. فهم النظام القانوني والإجراءات: يمكن أن يهدف البحث إلى فهم النظام القانوني والإجراءات المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر.
٥. توفير الأساس للإصلاحات والتحسينات: يمكن للبحث أن يوفر الأساس اللازم للإصلاحات والتحسينات في القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر.

منهج البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال المنهج الاستقرائي الوصفي لموضوع حقوق اللاجئين في القانون القطري.

موضوع البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال توضيح مفهوم اللجوء، والذي يتضح إنه هو هروب اشخاص من بلادهم إلى بلد آخر بدون مأوى أو مكان يجلسون فيه، لذلك هناك أهمية لتوضيح دور القانون القطري في كيفية التعامل مع اللاجئين من خلال السياسة الخارجية ودورها في القضاء على هذه الظاهرة من خلال التعاون الدولي، كما تعمل دولة قطر على تحسين أوضاع اللاجئين وتمكينهم من الحصول على سكن ومأوي وحياة أمنه من خلال المواد التي يتضمنها القانون، تعتبر دولة قطر عضو في نادي " نادي العشرين مليونا فما فوق" الذي يضم أبرز الدول المانحة والمتعاونة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- **ملحلوظة** : للتوثيق ومزيد من التفصيل، يمكن الرجوع لرسالة الباحث حيث إن هذا البحث مستل من رسالته العالمية (الدكتوراه) بعنوان : **" الحماية القانونية للاجئين في أسبانيا وقطر "** تحت إشراف أ.د/ خوسي لويس بيريس سيرابونا جونزاليز – جامعة غرناطة بأسبانيا ، ٢٠٢٣م .

تمهيد

إن اللاجئون هم الأشخاص الذين اضطروا وأُجبروا على الخروج والمغادرة من بلادهم لأسباب متنوعة بما في ذلك الاضطرابات السياسية والاضطهاد والحرب؛ فاللاجئون قد انتهكت حقوقهم الإنسانية. إن العيش في مثل هذه الظروف العصيبة والمؤسفة لهو انتهاك مباشر للمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص فيها المادة على أن "الحق في الحياة والحرية والأمن" مكفول، كما تنص المادة الثانية والعشرون على أن الضمان الاجتماعي مضمون ويجب تحقيقه من خلال الجهد الوطني والتعاون الدولي".

يتم تعريف اللاجئين على أنهم الأفراد الذين قد فروا من الحرب، أو الصراع، أو القمع، أو الإرهاب، أو الفتنة، أو الاضطهاد وعبروا حدودًا أجنبية وذلك بحثًا عن الأمان في بلد آخر. لقد اضطروا في كثير من الأحيان إلى مغادرة وطنهم مجردين بالملابس على ظهورهم تاركين وراءهم منازلهم وممتلكاتهم وعملهم وأسرهم وخلفوا كل ذلك وراء ظهورهم. اللاجئ هو شخص متردد أو لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي بسبب الخوف الذي ينتابه من الاضطهاد بسبب العرق، أو العقيدة، أو الجنسية، أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو لديه رأي أو وجود سياسي معين. (وزارة الشئون الخارجية، ٢٠١٩).

تعد أزمة اللاجئين واحدة من أكثر المشاكل الأخلاقية إلحاحًا في عصرنا. يبدو أن المشردين موجودون في كل مكان وأصبح منظر الأشخاص المذعورين الهاربين

والفارين من مناطق الحرب الذين يحاولون البحث عن المأوى والحماية بالدول الأوروبية عن طريق ركوب القوارب غير الصالحة للإبحار، وتسلق جدران الحدود، والاختباء في مؤخرات شاحنات النقل أو تحت الحافلات والسيارات عنصرًا أساسيًا في نشرات الأخبار اليومية. وتعتبر قضية اللاجئين أكثر رموز السياسة المعاصرة دلالة. (وزارة الشئون الخارجية عام ٢٠١٩).

يوجد أكثر من ٣٠ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم وذلك وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (**UNHCR**)، مع وجود نسبة صغيرة منهم يقيمون في أوروبا. تعيش الغالبية العظمى في بلدان الجنوب العالمي بجانب الدول التي تسبب التشتت والعديد من اللاجئين في العالم يقيمون في معسكرات أو مراكز احتجاز؛ الغالبية يعيشون في المنفى منذ أكثر من خمس سنوات مع القليل من اللجوء الحقيقي أو فرصة إعادة التوطين. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨) .

تعريف اللجوء

يمكن أن يُعرف اللجوء لغويًا على أنه اسم مصدر مشتق من فعل طلب اللجوء، لذلك يقال إنه يطلب أو يلتمس اللجوء وأيضًا يقال إنه لجأ إلى الناس بمعنى أنه انفصل عنهم وترك مجموعتهم إلى الآخرين. هو الملاذ والحصن والمعقل.

اللاجئ هو مصطلح مفرد والجمع له كلمة اللاجئون، وهو الذي هرب من بلده ولجأ إلى بلد آخر. أما المأوى فهو مصطلح مفرد جمعه الملاجئ أو أماكن الإيواء وهو مكان محصن وأمن يتم تجهيزه في المدن وما شابه ذلك ليجلس فيه السكان أثناء الغارات الجوية. وفيما يتعلق بتعريف مفهوم اللاجئ بشكل اصطلاحي، فلا بد من الرجوع إلى الوثائق والقوانين الدولية التي تناولت هذا الأمر، وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع ومركز اللاجئين لعام ١٩٥١ في جنيف والبروتوكول المكمل لها في نيويورك عام ١٩٦٧. حيث تعتبر أنها من أهم المراجع الدولية للاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بتعريف مفهوم اللاجئ وحقوق اللجوء واللاجئين ، تحدد اتفاقية عام ١٩٥١ اللاجئ في المادة ١/ أ/ الفقرة ٢) نتيجة للأحداث التي وقعت قبل عام ١٩٥١ على أنه كل شخص موجود بسبب خوف قائم عنده وله ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة أو آرائهم السياسية خارج بلد جنسيته وهو غير قادر ، أو بسبب هذا الخوف مستعد أو قادر على الاستفادة من حماية ذلك البلد ، أو كل شخص لا يحمل جنسية ويوجد أو يكون خارج بلد إقامته العادية نتيجة لهذه

الأحداث ولا يستطيع العودة إلى ذلك البلد أو لا يرغب في ذلك بسبب ذلك الخوف. (ريدوندو ، ٢٠٢١).

وفقًا لاتفاقية جنيف، يُعرّف اللاجئون على أنهم الأشخاص الذين يتواجهون بخطر التعرض للاضطهاد في بلدهم الأصلي أو البلد الذي يعيشون فيه، وبسبب هذا الخطر، يُجبرون على ترك بلدهم والبحث عن حماية في بلد آخر. وتعتبر حالة اللاجئين قضية إنسانية تتطلب حماية دولية ومساعدة لتأمين حقوقهم وتوفير الحماية لهم، وتوجد منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (**UNHCR**) تلعب دورًا رئيسيًا في تقديم المساعدة والحماية للأشخاص الذين يعتبرون لاجئين، وتسعى العديد من الدول إلى تنفيذ التزاماتها الدولية لحماية حقوق اللاجئين وتوفير الحماية والدعم لهم في ظل القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

أولاً: التعريف اللغوي

يمكن تعريف اللاجئ لغة على أنه: اسم فاعل من لجأ، لجأ إلى الشيء أو المكان، لجأ يلجأ ولجوء وملجأ، ولجئ لجأ، والتجأ وألجأت أمري إلى الله: أسندت، يقال لجأت إلى فلان وعنه والتجأت، وتلجأت إذا استندت إليه واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره يقال: لاجئ: هارب من بلده إلى بلد آخر فرارا من

اضطهاد سياسي، أو ظلم أو حرب أو مجاعة، (ابي الفضل جمال الدين ١٩٩٤)[١].

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

لقد تعددت آراء الفقهاء في تعريف اللاجئ فهناك من عرفه:

١ – على أساس الخوف فاعتبروا اللاجئ :

أ.كل شخص غادر بلده الأصلي وأجبر على الابتعاد عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طالبا الحماية ومطالبا بعدم العودة إلى بلده الأصلي.

ب.كل إنسان تتعرض سلامته الشخصية وتصبح حريته معرضة للخطر، نتيجة انتهاكات لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ثم يكون له حق الملجأ.[٢]

٢– وهناك من عرف اللاجئ على أساس الاضطهاد على أنه :

أ.كل شخص اضطر مجبرا لمغادرة بلده الأصلي وليس بإمكانه العودة إلى بلده نتيجة للاضطهاد أو الظرف القاهر الذي وقع أو سيقع عليه لسبب واحد أو عدة أسباب، أهمها الدين، أو الجنسية، أو العرق، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الاحتلال الأجنبي ،أو الرأي السياسي

(١) أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت،١٩٩٤م ، ص١٥٢.

(٢) صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلد١٧، العدد ١ ، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٩،ص١٦٢.

أو الطبيعة البيئية غير الملائمة المحيطة به وغيرها من الأسباب [1].

ب. كل" :شخص ابتعد عن وطنه القديم لأنه يخشى الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعنصرية، أو الدين، أو الجنسية، أو الرأي السياسي، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية خاصة، ولا يرغب في إخضاع نفسه تحت وصاية وحماية دولته الأصلية" [2] .

٣- والبعض عرف اللاجئ بناء على الخوف والاضطهاد معا بأنه :

" كل شخص اضطر إلى مغادرة دولته بسبب الخوف على حياته أو حريته من التعرض للاضطهاد لأسباب سياسية، أو بسبب الحرب، أو الكوارث الطبيعية كالزلازل، أو الفيضانات" [3].

وعلى الرغم من أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ تعتبر نقطة البداية لأي مناقشة بشأن القانون الدولي للاجئين، حيث إن اتفاقية جنيف تعد أول اتفاقية دولية تقدم

(١) مظهر حريز محمود، القانون الدولي والقانون الع ارقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، راسم مسير جاسم، قسم القانون الدولي، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، ٢٠١٣م، ص ٨٠.

(٢) فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، د. ط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م ،ص٢٤٢.

(٣) عقبة خض اروي، حق اللجوء في القانون الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٤م، ص٣٠.

تعريفًا عامًا للاجئ، إلا أنها تحمل قيود زمنية وجغرافية في تحديد تعريف مصطلح اللاجئ. حيث تخدم الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث الحرب العالمية الثانية وما تم الترتيب بشأنه والذي حدث قبل عام ١٩٥١ في أوروبا. ويترتب على ذلك أن فئات ومجموعات الأشخاص الذين يعانون من نفس الظروف نتيجة الأحداث التي وقعت بعد عام ١٩٥١ أو أحداث خارج أوروبا لا يمكن اعتبارهم لاجئين، وهو تمييز تعسفي ليس له أساس قانوني. ونتيجة لظهور مجموعة أخرى من اللاجئين الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية خلال الخمسينيات والستينيات خاصة في إفريقيا وآسيا فقد توصلت الأمم المتحدة إلى اعتماد بروتوكول يتعلق بوضع اللاجئين، وفي عام ١٩٦٧، فقد فتح الباب من اجل الانضمام إلى الدول بدءًا من ٣١ في اتفاقية ١٩٥١، على الرغم من أنها لم تكن طرفا مع العلم أن هذا نادرا ما قد يحدث. (إيبايس، ٢٠٢١).

أسباب اللجوء في القانون الدولي[1]

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام ١٩٥١ وبرتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام ١٩٦٧ الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو التالي:

١- **الخوف**: ويقصد به ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب أو الاضطهاد وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

٢- **الاضطهاد**: وهوما كان ناتجا عن التعرض لتهديد الحياة والحرية وانتهاك حقوق الانسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

٣- **التمييز**: وهو ما يطلق عليه الاختلافات في المعاملة والحقوق والفرص عما يولد شعورا بعدم الأمان.

٤- **العرق**: ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

٥- **الدين**: وهو المعتقد الذي يعتنقه الانسان والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.

٦- **الانتماء**: يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك

(١) صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلد الجامعة الاسلامية، العدد الأول يناير ٢٠٠٩ ص ١٦٩

الفئة أو تلك النظام السياسي الحاكم مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.

٧- **الرأي السياسي**: وهو ناتج عن اعتناق أراء سياسة مخالفة لما يعتقده النظام السياسي للحاكم مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضيق.

صفات اللاجئ

أولاً: تميز اللاجئ عن النازح داخلياً

١- اللاجئ :

تطلق صفة اللاجئ على كل شخص خرج من حدود إقليم دولته الأصلية التي يحمل جنسيتها، أو التي كان مقيم فيها إلى دول أخرى أي عبر الحدود الدولية لتلك الدولة وصولا إلى دول أخرى، وبهذا المعنى يكتسبون صفة اللاجئ ويختلفون عن باقي الفئات الأخرى، وحيث توجد ظروف معينة تدفع بالأشخاص إلى الهروب من بلدهم الأصل إلى بلدان أخرى ليلجئوا إليها ويحصلوا على الأمن والحماية فيها[١] .

٢- النازح داخليًا :

ويقصد بهم الأشخاص الذين أرغموا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية واضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أسباب متعلقة بالنزاعات المسلحة أو حالات العنف المعمم أو حالات انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدا دوليا معترفا به من حدود دولة ما[٢].

(١) البهجي محمد إيناس، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٣م ، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢) البهجي محمد إيناس، المرجع السابق ، ص ٢٣٢.

ثانياً : حقوق النازح

بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني فإن الحماية المقررة لهذه الفئة تختلف من وضع لآخر، فإن كان الدافع من وراء نزوحهم نتيجة توترات داخلية أو أعمال عنف معمم أو انتهاكات حقوق الإنسان، فإن القانون الواجب التطبيق المكفول بحماية حقوق الأف ارد في ظل هذه الأحداث هو القانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ذلك أن النازحين أغلبيتهم هم من رعايا الدول التي وجدوا أنفسهم فيها وبذلك يتساوون مع مواطنيها دون تمييز بالتمتع بالحماية الكاملة الموفرة لهم بموجب القانون الوطني، أما قانون حقوق الإنسان هو المعني بحماية النازحين داخل بلدهم وهو يسري في وقت السلم، فيؤدي تطبيقه إلى منع النزوح والتشرد، أو وقت الن ازع المسلح المؤدي للنزوح فحينها يقوم بكفالة الحقوق الأساسية للنازحين وعلى رأسها:

- الحق في عدم التعرض للتعذيب وذلك بحظر ارتكابه.
- حظر المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية.
- الحق في التمتع بالممتلكات والتمتع بالسكن.
- الحق في الحياة الأسرية السعيدة.
- الحق في السلامة الشخصية.
- الحق في الغذاء.
- الحق في تلقي التعليم.

- الحق في الحصول على منصب عمل.

توفير هذه الحقوق يعني تقديم حماية جوهرية للأفراد ومجموعة هذه الحقوق لها رابطة قوية بمسألة الحق في العودة إلى الأماكن التي سبق أن نزحوا منها، أما بالنسبة إلى القانون الدولي الإنساني فإن قواعده في الأساس لا تسري في ظل هذه الأحداث، بل هو يسري في وقت النزاعات المسلحة، وعند النظر في أوضاع النزاعات المسلحة نجد ثلاثة أصناف من القوانين التي تلي اهتمامها الشديد في ظل تفشي هذه الأوضاع وتسعى في تقديم الحماية والمساعدة حينها، وهي كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً : الفرق الجوهري بين اللاجئ والنازح [1]

اللاجئ هو من يعبر الحدود الدولية إلى بلد آخر سعيا في الحصول على الحماية والأمن المفقودين في بلده الأصل والأمن، أما النازح داخليا فقد يكون هدفهم هو نفسه هدف اللاجئ إلا أنهم يتميزون عنه في أنهم يبقون داخل حدود إقليم دولتهم ويستظلون بحمايتها ويخضعون لقوانينها.

(١) أحمد أبو الوفا، حق اللجوء بين الشريعة والقانون الدولي للاجئين، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م ، ص٢٢.

رابعاً: الفرق بين اللاجئ والمشرد

اللاجئ والمشرد هما مصطلحان يشيران إلى حالتين مختلفتين:

١. **اللاجئ**: يشير إلى الشخص الذي يفر من بلده الأصلي بسبب التعرض للتهديد، أو الاضطهاد، أو النزاعات، أو الكوارث الطبيعية. يلجأ اللاجئ إلى بلد آخر في البحث عن حماية وأمان، ويطلب الحماية الدولية والاعتراف بحقه كلاجئ يحظى اللاجئ بحماية قانونية وحقوق خاصة توفرها الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولاتها الإضافية.

٢. **المشرد**: يشير إلى الشخص الذي يعيش في حالة عدم وجود مأوى ثابت أو مكان إقامة دائم. قد يكون المشرد قد فقد منزله بسبب الفقر، النزاعات، الكوارث الطبيعية أو أسباب أخرى. المشرد لا يحظى بحماية قانونية محددة كحقوق اللاجئين، ويعاني من ضعف الحماية والإقامة في ظروف غير مستقرة.

خامساً : الفرق الرئيسي بين اللاجئ والمشرد

يتمثل في أن اللاجئ يعتبر قانونيًا كلاجئ ولديه حقوق خاصة توفرها القوانين الدولية، في حين أن المشرد ليس لديه وضع قانوني محدد ويعيش في ظروف عدم استقرار وتشتت علاوة على ذلك، فإن اللاجئ يلجأ إلى بلد آخر للبحث عن حماية، بينما يكون المشرد قد فقد منزله ويعيش بدون مأوى ثابت.

يجب ملاحظة أن هناك تداخلًا بين مفهوم اللاجئ والمشرد في بعض الحالات قد يكون الشخص المشرد قد أجبر على ترك منزله وبلده بسبب الأحداث المذكورة سابقًا، مما يعني أنه في الأساس يستوفي معايير اللاجئ.

بعض الأشخاص المشردين قد يكونون أيضًا لاجئين، ولكن الأمر يعتمد على حالتهم القانونية والوضع القانوني في البلد الذي يتواجدون فيه في حين أن اللاجئين عادة ما يحظون بحماية قانونية وحقوق خاصة، قد يفتقر المشردون إلى الحماية القانونية المثلى وقد يعانون من ظروف صعبة تتضمن عدم وجود مأوى ثابت ووصول غير كافٍ إلى الخدمات الأساسية.

في النهاية، يجب الاهتمام بحقوق اللاجئين والمشردين وتوفير الحماية والمساعدة لهم، بغض النظر عن التصنيف الدقيق لحالتهم القانونية. وتتطلب المناهج الشاملة للتعامل مع هذه القضايا الوعي بتعقيدات الواقع وضمان توفير الدعم والحماية لجميع الأشخاص الذين يعانون من النزوح وفقًا لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

الجهود الدبلوماسية والإنسانية للحكومة القطرية

لعبت السياسة الخارجية لدولة قطر دورًا مهمًا في الجهود السياسية والدبلوماسية والإنسانية لقد قادت قطر العديد من الجهود الدولية لحل الصراعات والقضاء عليها في العديد من دول العالم. فضلا عن تمكين المجتمعات من حل الأزمات والمساعدة في اللجوء إلى الانتخابات وانتخاب رئيس مشروع للبلد. ساعدت قطر في حل قضية دارفور في السودان، حيث قبلت مصالحة الدوحة وجمعت الحزب الحاكم في ذلك الوقت في السودان، وعارضت حركات العدالة، وتمكن الطرفان من توقيع اتفاق لإنهاء الصراع وتحقيق التنمية في البلاد. خلال ثماني سنوات فقط من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦، حققت قطر مصالحة في العديد من دول العالم وأنهت الصراعات الإقليمية والدولية وأهمها حل الأزمة اللبنانية ومشكلات إريتريا وجيبوتي ومشكلات دارفور وحل العديد من قضايا الاحتجاز والرهائن في العراق وسوريا خلال الربيع العربي. وعلى الصعيد الإنساني تقود مؤسسة حمد في قطر جهدًا إنسانيًا دوليًا كبيرًا للمحتاجين والبائسين بسبب الحروب المحيطة بها ولتوفير الغذاء والدواء. إن التدخل الأخير لدولة قطر في وقف إطلاق النار في غزة واتفاقية الهدنة الفلسطينية الإسرائيلية يؤكد دورها الاستراتيجي وسعيها المستمر للعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية والعربية والدولية. (التقرير العالمي، ٢٠١٨)

وتجدر الإشارة إلى دور دولة قطر في دعم اللاجئين وتحسين أوضاعهم وتمكينهم حيث أكدت مساعدة وزير خارجية دولة قطر السيدة لولوة الخاطر، على

استعداد دولة قطر الكامل والدائم لدعم اللاجئين وقضاياهم وتعزيز علاقاتها واتصالاتها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقديم الدعم المطلوب لها. وبلغ حجم المساعدة التي قدمتها الحكومة القطرية للجنة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ما يقرب من ٦٠ مليون دولار، بالإضافة إلى الصندوق القطري للتنمية الذي قدم أكثر من ٢٣٥ مليون دولار للبلدان المنكوبة مثل العراق واليمن وسوريا والسودان والروهينجا في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من المبادرات والشراكات الاتفاقية التنموية والإنسانية، ومن أبرزها الاتفاقية الإستراتيجية الموقعة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة التعليم فوق الجميع والتي تفيد شراكتهما في تعليم أكثر من ١٠ ملايين طفل غير ملتحقين بالتعليم، ووصل عدد اللاجئين والمشردين إلى حوالي ٢.٣ مليون شخص. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨)

قانون حقوق اللاجئين في قطر

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش مؤخرًا أن أمير دولة قطر وضع قانون منطقة الخليج الأول الذي يحدد العمليات والمعايير الخاصة بالأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في البلاد في سبتمبر ٢٠١٨. ويسلط القانون الضوء على التزام قطر بحقوق اللاجئين ويعمل كنموذج إقليمي. ومع ذلك فإن القانون لا يفي بالتزامات قطر الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية السفر والتعبير. ويُشكل قانون اللجوء القطري خطوة مهمة إلى الأمام في منطقة تهيمن عليها الحكومات الغنية التي كانت تغلق أبوابها تقليديًا أمام المهاجرين. ومع ذلك ينبغي لدولة قطر أن تذهب إلى أبعد من ذلك وأن تحدّث القانون ليتوافق بالكامل مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. (الميزان، ٢٠١٨)

سنت قطر القانون رقم ١١/ ٢٠١٨ في ٤ سبتمبر ٢٠١٨ وذلك بخصوص تنظيم اللجوء السياسي، إلى جانب قانونين آخرين يحكمان الإقامة في الدولة. ألغى أحدهما تصاريح المغادرة لمعظم العمال المهاجرين، في حين مكّن الآخر الناس من السعي للحصول على إقامة دائمة لأول مرة. يشير كلاهما إلى التزام قطر الأكبر بالمبادئ الدولية، لكن لا يوجد شيء مثل قانون اللجوء الجديد يتوافق تمامًا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. تُعرّف المادة ١ من قانون اللجوء الجديد في قطر مصطلح اللاجئ بأنه: "أي فرد خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم بشكل معتاد إذا لم يكن مواطنـًا، ويكون إما غير قادر أو غير راغب في العودة إلى هذا البلد بسبب

خوف مبرر من الإعدام، أو العقاب البدني، أو التعذيب، أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو جماعة بسبب انتمائه السياسي ". وتَحظر المادة ١٥ إرسال اللاجئ إلى "موطنه الأصلي أو بلد آخر يشعر أنه سيواجه فيه خطرًا أو اضطهادًا". (الميزان، ٢٠١٨)

ووفقًا للمادة ٩ من اتفاقية حقوق الطفل، يحق للاجئين المعترف بهم الحصول على وثيقة سفر أو العمل أو تلقي إعانات البطالة أو العبادة أو التماس الإنصاف القانوني. كما يحق للاجئين المعترف بهم من قبل الحكومة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان التي تقدمها الحكومة. وعلى الرغم أن المادة ٩ تمنح اللاجئين الحق في حرية التنقل، فإن المادة ١٠ تطالب اللاجئين على عكس المقيمين الدائمين الشرعيين الآخرين، بالحصول على الموافقة قبل الانتقال من الموقع المخصص لهم من قبل الحكومة وتحظر المادة ١١ طالبي اللجوء واللاجئين المعترف بهم من المشاركة في النشاط السياسي أثناء تواجدهم في دولة قطر، ولوزير الداخلية سلطة ترحيلهم إلى دولة من اختيارهم إذا فعلوا ذلك. (الميزان، ٢٠١٨).

وكل من هذين المادتين ينتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي معاهدة رئيسية لحقوق الإنسان انضمت إليها قطر مؤخرًا. ويضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكل فرد الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. كما يضمن الحق في "حرية التنقل وحرية

اختيار الإقامة" لأي شخص موجود بشكل قانوني في بلد أو إقليم ما. (الميزان، ٢٠١٨).

علاوة على ذلك، بينما ينص القانون صراحة على أنه لا ينبغي إعادة أي شخص إلى مكان يكون فيه خائفاً على نفسه أو يخشى على نفسه من التعرض للإعدام، أو التعذيب، أو التعرض للمعاملة الإنسانية، أو المهينة على عكس القانون الدولي؛ والذي يتطلب ارتباطًا بعرق أو دين أو مجموعة اجتماعية أو معتقد سياسي معين. وقد قبلت قطر اتفاقية الأمم المتحدة ضد الاضطهاد أو التعذيب التي تحظر الإعادة القسرية لأي شخص قد يواجه خطر التعذيب دون استثناء. ويتعين تعديل قانون اللجوء ليوضح أن العودة إلى التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة ممنوعة في جميع الحالات. (إيل بايس ، ٢٠٢١) .

ووفقًا للمادة ٦ فإنه يجوز لوزير الداخلية منح طالب اللجوء ثلاثة أشهر من الإقامة المؤقتة قابلة للتجديد حتى الوصول إلى قرار نهائي. ومع ذلك، لا يحدد القانون ما إذا كان يُسمح لحاملي تأشيرة الإقامة المؤقتة بالعمل أو يستحقون نفس المزايا الاجتماعية مثل حاملي بطاقة الإقامة الدائمة وينبغي أن توفر قطر مزايا مماثلة لحاملي تأشيرة الإقامة المؤقتة.

وتنص المادة ٧ على أنه "يتعين على وزير الداخلية اتخاذ قرار بشأن طلب اللجوء في غضون ثلاثة أشهر من تلقي توصية من لجنة شؤون طالبي اللجوء السياسيين"، ولكن التقصير في الرد سيؤدي إلى رفض قضية اللجوء. وتعد فترة

الثلاثة أشهر هي فترة زمنية قصيرة خاصة وأن التقصير أو الإخفاق هو رفض المطالبة. وينبغي أن ينص التشريع على حالات رفض ضمنية لعدم التأكد من مركز مقدم الطلب ما لم يكن مقدم الطلب قد فشل في المثول أمام جلسات اللجوء. وتسمح المادة رقم ٨ لمقدم التماس اللجوء المرفوض القيام بالاستئناف أمام رئيس الوزراء، ولكن ليس أمام محكمة أو هيئة قضائية لإجراء مراجعة شاملة لكل من الوقائع والمسائل القانونية. كما لا يلزم التشريع الهيئات الرئاسية بالكشف عن أسباب الرفض. وينبغي تنقيح ومراجعة التشريع ليشمل إشارة إلى إجراءات عادلة وشاملة للنظر في طلبات اللجوء مثل إجراء المقابلات السرية وغير التنازعية أو العدائية، وكذلك فرصة استئناف دعوى مرفوضة أمام محكمة أو هيئة قضائية (ريدوندو ، ٢٠٢١).

بينما يشهد العالم الأزمة في أفغانستان، تأخذ البلدان بعض الجرعات المشرفة أثناء التعامل مع المعضلة التي يمر بها الأفغان على الرغم من فرارهم من وطنهم الأصلي منذ أن استولت عليها حركة طالبان، إلا أنهم يواجهون إجراءً صعبًا سيشمل مواصلة السفر وشهور انتظار للحصول على مناشداتهم من أجل الحماية. تستغرق هذه الإجراءات أحيانًا وقتًا أطول من القيود الزمنية القانونية، لكن وزير الداخلية الاسباني فرناندو غراندي مارلاسكا أشار إلى أن طلبات اللجوء ستُعامل على أنها "خاصة" وستتم معالجتها "على الفور" ويعتبر هذا الموقف من وزير الداخلية الاسباني بمثابة موقف إنساني يجب على الدول الأخرى أن تنظر إليه وتقليده. (وزارة

الخارجية، ٢٠١٩).

إن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة الإسبانية مع الأزمة في أفغانستان تستحق أن نتعلم منها، حيث يقومون بمهام سرية لإجلاء الأسر والعائلات والعمال ويتعهدون بعدم ترك أي شخص وراءهم، وفي الأيام المحمومة التي أعقبت استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس، نجحت اسبانيا في إجلاء حوالي ٢٢٠٠ فرد ـ من الإسبان والأفغان. وفي غضون ذلك تم ضمان المساعدة الكاملة لقطر بأن المتعاونين الإسبان قد يغادرون في أقرب وقت ممكن وبأمان قدر الإمكان. وقد وصف محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، من جهته دولة إسبانيا بأنها "شريك أساسي" لقطر وشدد على "الحاجة إلى موقف دولي موحد فيما يتعلق بدولة أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية"، في حين حث المجتمع الدولي "عدم تسييس" موضوع المساعدات الإنسانية وطالب المجتمع الدولي "بعدم عزل أفغانستان بسبب صعود حركة طالبان إلى السلطة" ، لأن "الشعب الأفغاني بحاجة إلى هذه المساعدة" من الخارج ، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة. (إيل بايس، ٢٠٢١)

بالإضافة إلى ذلك، وقع السيد/ أمين عوض، مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين في سوريا والعراق اتفاقية تعاون ثلاثية الأطراف بقيمة ٢.٦٧ مليون دولار أمريكي مع الصندوق القطري للتنمية ومنظمة قطر الخيرية لتلبية احتياجات أكثر من ٢٦٠٠٠ فردا مشردين قسرا في اليمن وتوفير السكن لهم وتوفير وسائل الراحة الأساسية لهم. وتندرج هذه المساعدة في

نطاق اهتمام قطر بالمساعدة في توفير سبل العيش وتوفير حياة كريمة لفقراء العالم وتمكينهم من خلال تحسين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. تتمتع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى في قطر بتاريخ طويل من العمل معًا لمساعدة اللاجئين والنازحين، حيث قامت قطر الخيرية بتمويل ١٤ مشروعًا من مشاريع المفوضية يبلغ مجموعها أكثر من ٣٣ مليون دولار أمريكي في سوريا وميانمار واليمن وبنغلاديش والصومال، والعراق، والأردن ولبنان. (إيل بايس ، ٢٠٢١).

تعتبر دولة قطر عضو في نادي " نادي العشرين مليونا فما فوق" الذي يضم أبرز الدول المانحة والمتعاونة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أطلقت دولة قطر العديد من المبادرات الإنسانية والتنموية العالمية ومن أهم هذه المبادرات الشراكة الإستراتيجية بين مؤسسة التعليم فوق الجميع والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يتم تعليم أكثر من ١٠ ملايين طفل خارج المدرسة منهم ٢.٣ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا. وبالإضافة إلى إعلان قطر في عام ٢٠١٦ عن مبادرة "كويست" لتعليم اللاجئين السوريين، والتي استفاد منها ٦١٩ ألف شخص، وقالت إن مؤسسة "صلتك" وهي مؤسسة اجتماعية تنموية دولية قد ساهمت في توفير التدريب المهني وفرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة وتعمل على توفير خمسة مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٢ خاصة للاجئين والنازحين. أما على المستوى التشريعي فقد نصت المادة ٥٨ من الدستور

القطري على حظر تسليم اللاجئين وحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي. (الميزان، ٢٠١٨)

مدى تطابق القانون القطري مع المواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين

قطر هي دولة تلتزم بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين، ومن بين هذه المواثيق الدولية المهمة التي تؤثر على حماية حقوق اللاجئين في قطر، نجد:

١. اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولاتها الإضافية: تعرف حقوق اللاجئين وتحدد التزامات الدول تجاههم، بما في ذلك حق اللاجئين في الحماية والمساعدة والحق في اللجوء والحق في التواجد القانوني والوصول إلى الخدمات الأساسية.

٢. اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة: تحظر المعاملة القاسية والتعذيب وتتطلب من الدول الأطراف تقديم الحماية للأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية.

٣. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: تضمن حقوق الأطفال، بما في ذلك حق الأطفال اللاجئين في الحماية والرعاية اللازمة والوصول إلى التعليم.

قطر قد اتخذت إجراءات لتنفيذ وتطبيق هذه المواثيق الدولية على المستوى الوطني. فقد أنشأت الهيئات واللجان المعنية بحقوق اللاجئين وتعاونت مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية لتعزيز وحماية حقوق اللاجئين في البلاد.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أنه فيما يتعلق بتطبيق القوانين والمواثيق الدولية، قد

تواجه الدول تحديات وصعوبات في بعض الأحيان. لذا، يتطلب ضمان حماية حقوق اللاجئين التعاون بين الحكومة القطرية والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بحقوق اللاجئين، يتضمن ذلك توفير الدعم القانوني والمساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية للاجئين.

تعمل قطر أيضًا على تعزيز الوعي والتثقيف حول قضايا اللاجئين وحقوقهم من خلال حملات التوعية والتدريب والتعليم.

قطر تحترم التزاماتها الدولية وتسعى لتعزيز وتحسين حماية حقوق اللاجئين ومع ذلك، قد يظل هناك حاجة لتعزيز التوعية وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية لضمان تطبيق فعال للمعاهدات الدولية ذات الصلة وحماية حقوق اللاجئين بشكل شامل.

الخاتمة

وخلاصة القول فإن الإيمان بأهمية حقوق الإنسان، التي تركز على المساواة والحقوق المتأصلة للإنسان فقط لأنهم بشر، يفرض علينا كبلد وشعب على الوقوف إلى جانب حق اللاجئين في حياة كريمة ومساعدة البشر بعضهم بعضاً. إن اتخاذ حقوق الإنسان كمعيار يستلزم الإصرار على القيمة العالمية والعادلة لكل فرد والتأكيد على أن جميع البشر يستحقون الحماية المتساوية من الظروف القاسية التي تتحدى قيمتهم الذاتية واستحواذ الحكومة القطرية على مواصلة جهودها الرائعة بوصفها الدولة الرائدة في العصر الحديث فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء.

النتائج:

١- تحديد الثغرات والتحديات: قد تكشف النتائج عن وجود ثغرات أو تحديات في القانون القطري المتعلق بحقوق اللاجئين، مثل صعوبة الوصول إلى حقوق التعليم والرعاية الصحية للاجئين، أو ضعف آليات حماية حقوق اللاجئين في إجراءات طلب اللجوء.

٢- تقييم فعالية السياسات والبرامج: قد تساعد النتائج في تقييم فعالية السياسات والبرامج المتبعة لحقوق اللاجئين في قطر، وتحديد الممارسات الجيدة والضعف في تلك السياسات وتوجيه جهود تحسينها.

٣- تعزيز الشفافية والمساءلة: يمكن أن توصي النتائج بتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين في قطر، مثل زيادة النشر والإفصاح عن البيانات

ذات الصلة وتعزيز آليات المراقبة والرقابة.

٤- توجيه الإصلاحات القانونية: قد تقدم النتائج توجيهات للإصلاحات القانونية المتعلقة بحقوق اللاجئين في قطر، مثل تعديل القوانين والتشريعات لتعزيز الحماية القانونية.

التوصيات:

١- تعزيز التشريعات والسياسات: يجب تعزيز التشريعات والسياسات القطرية المتعلقة بحقوق اللاجئين، وذلك من خلال تعزيز آليات الحماية وتوفير ضمانات قانونية قوية لحقوق اللاجئين، يجب أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع المعايير الدولية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٢- تبسيط إجراءات طلب اللجوء: يجب تبسيط إجراءات طلب اللجوء وتقليل البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية، وذلك لتسهيل وصول اللاجئين إلى حقوقهم بطريقة سريعة وفعالة.

٣- تعزيز الحماية القانونية: يجب تعزيز الحماية القانونية لحقوق اللاجئين في قطر، بما في ذلك حقوق اللجوء، والحق في الحماية من الترحيل أو الإبعاد، وحقوق الحياة والحرية الشخصية، وحقوق التعليم والرعاية الصحية. يجب أن تكون هذه الحقوق مضمونة بموجب القوانين والتشريعات القطرية.

٤- تعزيز التوعية والتثقيف: يجب تعزيز التوعية والتثقيف حول حقوق اللاجئين في قطر، وذلك عن طريق توجيه حملات إعلامية وبرامج تثقيفية للجمهور العام

والمجتمع المدني، وتدريب الموظفين الحكوميين والقضاة والمحامين على قضايا حقوق اللاجئين.

٥- تعزيز التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق اللاجئين بين قطر والمنظمات تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات الدولية، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(**UNHCR**) ، والتبادل المشترك للخبرات والممارسات الجيدة مع دول أخرى تواجه تحديات مشابهة.

٦- توجيه الأبحاث المستقبلية: قد تقدم النتائج توجيهات للأبحاث المستقبلية في مجال حقوق اللاجئين في القانون القطري. يمكن أن تشمل هذه التوجيهات مجالات البحث التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ وتحديد النواقص في المعرفة الحالية، مما يسهم في توجيه الجهود المستقبلية لتعزيز حقوق اللاجئين في قطر.

المراجع

١- أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م

٢- البهجي محمد إيناس، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٣م.

٣- أحمد أبو الوفا، حق اللجوء بين الشريعة والقانون الدولي للاجئين، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م.

٤- الميزان. (٢٠١٨). قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم اللجوء السياسي. مأخوذ من الميزان ٢٠٢٢ والرابط:
https://almeezan.qa/EnglishLaws//Law%20No.%20(11)%20of%202018%20on%20the%20Regulation%20of%20the%20Political%20Asylum.pdf

٥- أبينوس (٢٠٢١). إسبانيا لإجلاء المزيد من العمال الأفغان والعائلات التي تركت وراءها. مأخوذة من ٢٠٢٢ ، والرابط :
apnews: https://apnews.com/article/taliban-middle-east-qatar-afghanistan-kabul-84d5d3assignd32ed1f1ec393351df0ff64

٦- إل بايس. (٢٠٢١). أول طائرة تستخدم لإعادة المواطنين الإسبان تقلع من أفغانستان. مأخوذ من ٢٠٢٢ والرابط :
EL PAÍS: https://english.elpais.com/international/2021-08-18/first-aircraft-to-be-used-to-repatriate-spanish-nationals-departs-for-afghanistan.html

٧- إل بايس. (٢٠٢١). تغادر الرحلة الثانية الإسبانية كابول وعلى متنها ١١٠ أفغان. مأخوذ من ٢٠٢٢ والرابط :
EL PAÍS: https://english.elpais.com/international/2021-08-20/second-spanish-flight-leaves-kabul-with-110-afghans-on-board.html

٨- إل بايس. (٢٠٢١) تستقبل إسبانيا أولى طالبي اللجوء الأفغان الذين سيتم إرسالهم لاحقًا إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. مأخوذ من ٢٠٢٢ من إليبايس والرابط:

https://english.elpais.com/international/2021-08-19/spain-receives-the-first-afghan-asylum-seekers-who-will-be-later-sent-to- other-eu-countries.html

٩- التقرير العالمي، (٢٠١٨). قطر: أول قانون لجوء اللاجئين في الخليج. مأخوذ من ٢٠٢٢ ، الرابط:

hrw: https://www.hrw.org/news/2018/10/30/qatar-gulfs-first-refugee-asylum-law

١٠- وزارة الشئون الخارجية . (٢٠١٩). دولة قطر تجدد التزامها تجاه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وترفض تقليص دور الأونروا. مأخوذ من ٢٠٢٢ ، من وزارة الخارجية:

https://mofa.gov.qa/en/all-mofa-news/details/2019/12/17/the-state-of-qatar-reiterates-commitment-to-unhcr-and-rejects-diminishing-unrwa-role

١١- ريدوندو ، أر. (٢٠٢١). قطر تتعهد بدعم إسبانيا في إجلاء عمال الإغاثة من أفغانستان. مأخوذ من ٢٠٢٢ ، من أتالايار الرابط:

https://atalayar.com/en/content/qatar-pledges-support-spain-evacuating-aid-workers-afghanistan

١٢- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،(٢٠١٨). المفوضية توقع عدة اتفاقيات مع قطر لدعم اللاجئين. مأخوذ من ٢٠٢٢ ، من المفوضية:

https://www.unhcr.org/news/press/2018/12/5c1a131e4/unhcr-signs-several-agreements-qatar-support-refugees.html

١٣- عقبة خضراوي، حق اللجوء في القانون الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٤م .

١٤- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، د. ط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.

١٥- صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلد الجامعة الاسلامية، العدد الأول يناير ٢٠٠٩

١٦- مظهر حريز محمود، القانون الدولي والقانون الع ارقي وعلاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، راسم مسير جاسم، قسم القانون الدولي، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، ٢٠١٣.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث **٣٥٤**
مقدمة **٣٥٦**
تمهيد **٣٦٠**
تعريف اللجوء **٣٦٢**
أولاً: التعريف اللغوي ٣٦٣
ثانيـًا: التعريف الاصطلاحي ٣٦٤
أسباب اللجوء في القانون الدولي() **٣٦٧**
صفات اللاجئ **٣٦٩**
أولاً: تميز اللاجئ عن النازح داخليـًا ٣٦٩
ثانيـًا : حقوق النازح ٣٧٠
ثالثـًا: الفرق الجوهري بين اللاجئ والنازح ٣٧١
رابعـًا : الفرق بين اللاجئ والمشرد ٣٧٢
خامسـًا : الفرق الرئيسي بين اللاجئ والمشرد ٣٧٢
الجهود الدبلوماسية والإنسانية للحكومة القطرية **٣٧٤**
قانون حقوق اللاجئين في قطر **٣٧٦**
مدى تطابق القانون القطري مع المواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين **٣٨٣**
الخاتمة **٣٨٥**
المراجع **٣٨٨**
فهرس الموضوعات **٣٩١**